

No. 42296

**Austria
and
Algeria**

Agreement between the Government of the Republic of Austria and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria on the reciprocal promotion and protection of investments. Vienna, 17 June 2003

Entry into force: *1 January 2006 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, French and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Austria, 11 January 2006*

**Autriche
et
Algérie**

Accord entre le Gouvernement de la République d'Autriche et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire relatif à la promotion et la protection réciproques des investissements. Vienne, 17 juin 2003

Entrée en vigueur : *1er janvier 2006 par notification, conformément à l'article 14*

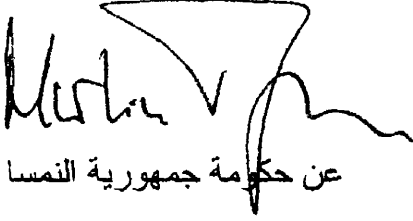
Textes authentiques : *arabe, français et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Autriche, 11 janvier 2006*

4- تبقى الإستثمارات التي تمت قبل إنهاء هذا الاتفاق تتمتع بحماية أحكامه لفترة إضافية مدتها خمس عشرة (15) سنة اعتبارا من تاريخ إنهائه.

وإثباتا لذلك قام الموقعان أدناه، المخولان قانونا من قبل حكومتيهما، بالتوقيع على هذا الاتفاق.

حرر بفيينا في17.... جوان 2003 بنسختين أصليتين باللغات، الألمانية و العربية و الفرنسية وللنصوص الثلاثة نفس القوة القانونية. وفي حالة اختلاف في التفسير، يعتبر النص باللغة الفرنسية نص مرجعي.

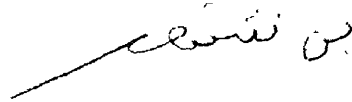


عن حكومة جمهورية النمسا

عن حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

اسم وصفة الموقع

اسم وصفة الموقع



المادة 13 المشاورات

- 1- يمكن أن يقترح أحد الطرفين المتعاقدين إلى الطرف المتعاقد الآخر مشاورات حول أي مسؤولية ذات علاقة مع هذا الاتفاق. تتم هذه المشاورات في مكان وتاريخ متفق عليهما عن طريق القناة الدبلوماسية.
- 2- ينشر كل من الطرفين المتعاقدين ، أو يضع تحت تصرف الطرف المتعاقد الآخر قوانينه و تنظيماته و إجراءاته وقراراته الإدارية والقضائية ذات التطبيق العام وكذا الاتفاقيات الدولية التي قد تمس سير هذا الاتفاق.

المادة 14 أحكام نهائية

- 1- يشعر كل طرف الطرف الآخر عن طريق القناة الدبلوماسية، بإتمامه إجراءاته الدستورية الخاصة بدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. ويصبح ساري المفعول اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يتبع آخر إشعار.
- 2- يسري هذا الإتفاق لفترة أولية مدتها 10 سنوات و يمكن تمديده ضمناً لفترات مماثلة ما لم يشعر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر، عبر القناة الدبلوماسية، بنيته في إلغائه بإشعار مسبق مدته إثني عشرة (12) شهراً.
- 3- يمكن تعديل هذا الإتفاق بموافقة مشتركة من الطرفين المتعاقدين و يدخل أي تعديل حيز التطبيق حسب نفس الإجراءات المطلوب.

4) وفي حالة عدم احترام الأجال المنصوص عليها في الفقرة 3 من هذه المادة، وفي غياب أي اتفاق آخر، يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات الضرورية. وإذا كان رئيس المحكمة مواطناً ينتمي إلى بلد أحد الطرفين المتعاقدين أو لم يتمكن لسبب ما من القيام بالمهمة الموكولة إليه، يطلب من نائب الرئيس القيام بالتعيينات الضرورية. وإذا كان نائب الرئيس مواطناً ينتمي إلى بلد أحد الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه كذلك القيام بالمهمة المذكورة، يتم دعوة عضو محكمة العدل الدولية الأكثر أقدمية والذي لا ينتمي إلى بلد أحد الطرفين المتعاقدين إلى القيام بالتعيينات الضرورية.

5) تحدد محكمة التحكيم نظامها بنفسها، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك، وتفصل في النزاع طبقاً لهذا الاتفاق ومبادئ القانون الدولي المتفق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين.

6) تتخذ محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

7) توزع مصاريف إجراءات التحكيم وكذا أتعاب الحكام بالتساوي على الطرفين المتعاقدين، ما لم تتفق هيئة التحكيم على خلاف ذلك نظراً لظروف خاصة.

المادة 12

مجال تطبيق هذا الاتفاق

1- يطبق هذا الاتفاق على الاستثمارات التي ينجزها مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لتشريع الساري المفعول قبل أو بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

2- لا يطبق هذا الاتفاق على النزاعات التي نشأت قبل دخوله حيز التنفيذ.

والاتفاقات الأخرى التي تتعلق بالاستثمارات تم إبرامها بين المستثمر والطرف المعني.

6- يكون القرار التحكيمي المنطوق به في إطار هذه المادة ملزماً لطرفي النزاع ويطبق في إقليمي الطرفين المتعاقدين. يضمن كل من الطرفين المتعاقدين التنفيذ على إقليمه الفعلي لقرارات التحكيم بموجب هذه المادة، ويطبق فوراً كل قرار تحكيمي صادر ضمن إجراء يكون فيه الطرف المتعاقد طرفاً في النزاع.

7- لا يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين متابعة، عبر القناة الدبلوماسية، نزاع تم عرضه على التحكيم الدولي إلا في حالة عدم إحترام أو عدم تنفيذ الطرف المتعاقد الآخر القرار الصادر عن هيئة التحكيم المذكورة.

المادة 11

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

1- تتم تسوية كل النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه كلما أمكن ذلك ودياً عن طريق المفاوضات بين الطرفين المتعاقدين.

2- إذا تعذر تسوية النزاع خلال فترة ستة أشهر، ابتداء من تاريخ مطالبة أحد الطرفين بالدخول في المفاوضات طبقاً للفقرة (1) من هذه المادة يمكن عرض النزاع، بناء على طلب من أحد الطرفين المتعاقدين، على التحكيم الدولي.

3- تتشكل هيئة التحكيم المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة، حسب كل حالة خاصة على النحو التالي: يقوم كل من طرف متعاقد بتعيين عضو، و يقوم العضوان اللذان تم تعيينهما على هذا المنوال سوية بتعيين مواطن من دولة أخرى و الذي يتم تعيينه رئيساً بعد موافقة الطرفين المتعاقدين. يتم تعيين أعضاء الهيئة خلال شهرين اعتباراً من التاريخ الذي قام فيه أحد الطرفين المتعاقدين، بأشعار الطرف المتعاقد الآخر بـ:

2- إذا لم تتم تسوية هذا النزاع في مدة أربعة (04) أشهر إعتباراً من تاريخ الإشعار بهذا النزاع، يتم عرضه بطلب من المستثمر إما :

(أ) على الجهة القضائية المختصة للطرف المتعاقد، طرف النزاع،
(II) إما على التحكيم الدولي :

(A) المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات (المركز) مع المنشأ بموجب الإتفاقية لحل النزاعات الخاصة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى، المفتوحة لتوقيع بواشنطن بتاريخ 18 مارس 1965 (إتفاقية CIRDI)

(II) هيئة تحكيم خاصة تؤسس طبقاً لشروط قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي، (CNUDCI)،

(III) للغرفة التجارية الدولية، (CCI)،

(IV) أو أي إجراء آخر لحل النزاعات باتفاق الطرفين المتعاقدين طرفي النزاع.

3- بهذا يقدم كل من الطرفين المتعاقدين موافقتهم غير المشروطة على إخضاع النزاع لإجراء المصالحة أو التحكيم الدولي. بهذه الموافقة، يتخلى الطرفان المتعاقدان عن اشتراط استنفاد جميع إجراءات الطعون الإدارية والقضائية الداخلية.

4- لا يمكن للطرف المتعاقد، طرف النزاع، في أي وقت من إجراء التحكيم، الإدلاء بحصانته أو يصرح أن المستثمر قد تحصل بموجب عقد تأمين، على تعويض يغطي جزئياً أو كلياً التلف أو الخسارة المحتملين.

5- يحل النزاع من قبل هيئة التحكيم الخاصة طبقاً للقانون الداخلي للطرف الذي تم على إقليميه الاستثمار، بما في ذلك القواعد المتعلقة بتنازع

الشروط المحيل. فيما يخص تحويل التسديدات المستحقة للطرف المتعاقد المعني بهذا التحويل فإنه سيطبق أحكام المواد 4، 5 و6 من هذا الاتفاق.

المادة 8 التزامات أخرى

1- إذا نتج عن تشريع أحد الطرفين المتعاقدين أو عن التزامات تربط الطرفين طبقا للاتفاقات الدولية، منح معاملة أكثر امتيازاً من تلك المنصوص عليها في هذا الاتفاق لإستثمارات مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر، فستطبق هذه المعاملة الأكثر امتيازاً.

2- يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين باحترام كل الواجبات الأخرى التي وافق عليها والمتعلقة باستثمارات مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر على إقليمه.

المادة 9 رفض الامتيازات

مع مراعاة الإشعار والمشاورات المسبقة من قبل الطرف المتعاقد التابع للمستثمر، يمكن لأحد الطرفين المتعاقدين رفض الامتيازات المنبثقة من هذا الاتفاق لمستثمر ولاستثماراته إذا كان مستثمر طرف غير متعاقد، يملك أو يراقب مستثمر وكان هذا الأخير لا يمارس أي نشاط صناعي أو تجاري جوهرى على إقليم الطرف المتعاقد وفقاً للقانون الذي أنشأ أو تأسس فيه.

المادة 10 تسوية النزاعات بين مستثمر وطرف متعاقد

1- تتم تسوية أي نزاع بين طرف متعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر بتعلق بالاستثمارات بموجب هذا الاتفاق، قدر الإمكان ودياً عن

المادة 6 التحويلات

1- عمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن يتم تحويل التسديدات بحرية على إقليمه و خارجه بدون تأخير فيما يخص الإستثمار المنجز من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر. وتخص هذه التحويلات لاسيما:

- (أ) الرأس المال الابتدائي والمبالغ الإضافية اللازمة، لصيانة أو تنمية الإستثمار،
- (ب) الأرباح،
- (ج) التسديدات التي تمت بموجب عقد بما في ذلك عقد قرض،
- (د) ناتج البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار،
- (هـ) التعويضات المدفوعة طبقا للمواد 4 و 5.
- (و) التسديدات الناتجة عن تصفية النزاع.

2- يعمل الطرفان على أن يتم التحويل بعملة قابلة للتحويل بكل حرية مع اعتماد سعر الصرف المعمول به في السوق عند التاريخ الذي تم فيه التحويل على إقليم الطرف المتعاقد الذي تم منه التحويل.

3- في غياب سوق للصرف، يطبق سعر الصرف الأحدث لتحويل العملات إلى حقوق السحب الخاصة.

المادة 7 الإحلال

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو هيئة معينة من طرفه، بتسديدات بموجب تعويض أو ضمان أو عقد تأمين لفائدة استثمار أنجزه مستثمر على إقليم الطرف المتعاقد الآخر، يعترف هذا الطرف المتعاقد الأخير، دون المساس بحقوق مستثمر الطرف المتعاقد الأول، المنصوص عليها في المادة 10 من هذا الإتفاق، بإحلال كل حق أو دين لهذا المستثمر لفائدة الطرف المتعاقد الأول أو للهيئة المعنية من قبله، و حق الطرف المتعاقد الأول أو الهيئة

3- يكون للمستثمر المتضرر من نزع الملكية، في إطار القانون الداخلي للطرف المتعاقد الذي قام بنزع الملكية، الحق في مراجعة قضيته وفي تقييم استثماره من قبل محكمة أو أي هيئة أخرى قضائية مختصة لهذا الطرف المتعاقد، وذلك طبقاً للمبادئ المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 5

تعويضات ناتجة عن الخسائر

1- يستفيد مستثمر طرف متعاقد، تعرض استثماره على إقليم الطرف المتعاقد الآخر لأضرار من جراء حرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو عصيان أو تمرد أو أعمال شغب أو اضطراب مدنية أو حالة طوارئ أو أحداث مماثلة، من قبل الطرف المتعاقد الأخير فيما يخص تصليح، أو إستيراد أو تعويض أو أي تسوية أخرى، لا تقل إمتيازاً عن تلك التي يمنحها هذا الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة أخرى.

2- دون المساس بالفقرة 1 من هذه المادة، إذا تعرض مستثمر أي من الطرفين المتعاقدين لخسائر أو لأضرار خلال الأحداث المشار إليها في هذه الفقرة على إقليم الطرف المتعاقد الآخر، تكون ناجمة عن مصادرة ملكيتهم أو الإضرار بها من قبل سلطات هذا الأخير، فإنهم يستفيدون من تعويض سريع وملئم عن الخسائر التي لحقت بهم خلال فترة المصادرة أو نتيجة للضرر الملحق للملكية.

والإنتفاع وبيع والتصفية التي تمت من قبل مستثمر الطرف المتعاقد الآخر.

3- يمنح كل طرف متعاقد على إقليمه لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل إمتيازاً عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو مستثمري دولة أخرى.

4- لا ينبغي تفسير أي حكم من أحكام هذا الاتفاق على نحو يرغم أحد الطرفين المتعاقدين على منح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذا إستثماراتهم فائدة حاضرة أو مستقبلية في معاملة أو تفضيل أو إمتياز ناتج عن:

- (أ) العضوية في منطقة للتبادل الحر، إتحاد جمركي، سوق مشتركة، مجموعة إقتصادية أو إلى إتفاق متعدد الأطراف خاص بالإستثمار،
(ب) أي إتفاق دولي أو ترتيب دولي أو أي ترتيب آخر في الميدان الجبائي.

المادة 4 نزاع الملكية والتعويض

1- لا ينبغي تأميم إستثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لإجراءات تكون لها آثار مماثلة للتأميم أو نزع الملكية (المشار إليها فيما يلي بـ " نزاع الملكية ") وفي إقليم الطرف المتعاقد الآخر، إلا لغرض المنفعة العامة وبناء على إجراء قانوني وعلى أساس غير تمييزي ومقابل دفع تعويض سريع، مناسب، وفعلي طبقاً للفقرتين (2) و (3) من هذه المادة.

2- وينبغي أن يكون هذا التعويض مساوياً على الأقل للقيمة التجارية للإستثمارات مباشرة قبل نزع الملكية أو قبل أن يعلن عن نزع الملكية المقرر، وأياً كان الأول ويتم دفعها دون تأخير. يتضمن هذا التعويض فائدة بنسبة تجارية عادية من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ الدفع.

4- يقصد بمصطلح "عائدات" كل المبالغ الناتجة عن استثمار ولاسيما الأرباح، الفوائد، فائض قيمة رأس المال، الأرباح الموزعة، مكفآت مجلس الإدارة، إتاوات الأخرى.

5- يقصد بمصطلح "إقليم" علاوة على المناطق البرية و البحر الإقليمي المناطق البحرية الأخرى التي يمارس عليها الطرفان المتعاقدان طبقاً لتشريعهما الوطني أو للقانون الدولي سلطتهما أو حقوقهما السياسية لأغراض الاستكشاف، الاستغلال، الحفظ، البحث و التسيير للموارد الطبيعية المتواجدة في قاع البحر وباطنه الأرض و مياهه السطحية.

المادة 2

ترقية و قبول الاستثمارات

1- يقبل ويشجع كل من الطرفين المتعاقدين في إطار تشريعاته، الاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

2- لا يؤثر أي تغيير في الشكل الذي تم فيه استثمار أو إعادة استثمار المداخل كما هو محدد في المادة 1 الفقرة (2) من هذا الاتفاق، علماً بأن هذا التغيير يكون مطابق لقوانين وقضاء الطرف المتعاقد في إقليم الذي تم فيه إنجاز هذا الاستثمار.

المادة 3

معاملة وحماية الاستثمارات

1- يعامل كل من الطرفين المتعاقدين مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وإستثماراتهم بطريقة عادلة ومنصفة وتمنحهم حماية وأمناً كامليين وتأمين.

2- لا ينبغي لأي من الطرفين المتعاقدين أن يمس من خلال إجراءات غير ملائمة أو تمييزية في التسيير والاستغلال والصيانة والإستعمال

المادة الأولى تعريف

لأغراض تطبيق هذا الاتفاق :

- 1- يقصد بعبارة " مستثمر " :
(أ) كل شخص طبيعي يحمل وفقا لقوانينه النافذة، جنسية أحد الطرفين المتعاقدين، أو
(II) كل شركة تم تأسيسها وتنظيمها وفقا لقانون أحد الطرفين المتعاقدين والتي تنجز أو أنجزت استثمار على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

2 – عبارة " استثمار " تضم كل عنصر من الأصول على إقليم أحد الطرفين المتعاقدين المملوكة أو تحت الرقابة المباشرة أو غير المباشرة لمستثمر الطرف المتعاقد الآخر بما في ذلك:

- (أ) الأملاك المنقولة والعقارية وكل حق عيني مرتبط بالملكية مثل القرض، الإيجاري، الرهون، والإمتيازات أو الكفالة،
(ب) أسهم و حصص وسندات شركة، وكل الأشكال الأخرى من المساهمة في شركة،
(ج) الديون النقدية أو كل الأداءات ذات القيمة الاقتصادية منصوص عليها بموجب عقد حقوق الملكية الفكرية كما هي محددة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها كل من الطرفين المتعاقدين، لا سيما حقوق التأليف والبراءات ونماذج الاختراع والنماذج المسجلة والعلامات والأسماء التجارية وأسرار التجارة والأعمال والأساليب التقنية والمهارة،
(و) الحقوق أو الرخص الممنوحة قانونا أو بموجب عقد بما في ذلك الإمتيازات الخاصة بالبحث و الزراعة و الاستخراج أو استغلال الموارد الطبيعية أو قصد متابعة نشاط اقتصادي.

3- يقصد بمصطلح "شركة"، كل شخص معنوي مؤسس وفقا لقانون أحد الطرفين المتعاقدين بإعتباره ملكا خاصا أو عمومي أو تحت الرقابة خاصة أو عامة، بما في ذلك شركات الرؤوس الأموال، التجمعات، شركات الأشخاص، الشركات الفردية، والشركات الفرعية، شركات

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق بين

حكومة جمهورية النمسا و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات

الديباجة

إن حكومة جمهورية النمسا و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية ، (المشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين المتعاقدين")،

رغبة منهما في خلق الشروط الملائمة لتعاون اقتصادي واسع يشمل
قطاعات متعددة،

اعترافا بأن ترقية وحماية الاستثمارات، تدعم الاستعداد للقيام بهذه
الاستثمارات ويساهم بقسط وافر في تنمية العلاقات الاقتصادية،

واقناعا منهما بأن تشجيع وحماية الاستثمارات سيساعد على تحفيز تحرير
رأس المال وتدفق الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بين الطرفين المتعاقدين
خدمة للتنمية والازدهار الاقتصادي المتبادل طبقا للمعايير و قواعد القانون
الدولي الذي انضم إليهما كل من الطرفين المتعاقدين.

اتفقتا على ما يلي :

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE
D'AUTRICHE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE
ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE RELATIF À LA PRO-
MOTION ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSE-
MENTS

Préambule

Le Gouvernement de la République d'Autriche et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire, (dénommés ci-après "parties contractantes"),

Désireux de créer les conditions favorables à une plus large coopération économique plurisectorielle,

Reconnaissant le fait que la promotion et la protection des investissements renforcent la disposition à effectuer de tels investissements et apportent une contribution importante au développement des relations économiques,

Convaincus que l'encouragement et la protection des investissements contribueront à stimuler la libéralisation du capital et le flux des investissements et de la technologie entre les parties contractantes dans l'intérêt mutuel de leur développement et de la prospérité économique conformément aux normes et règles du droit international, auxquelles les deux parties ont adhéré,

Sont convenues de ce qui suit :

Article 1. Définitions

Aux fins du présent accord

1. Le terme "investisseur" désigne

a) toute personne physique possédant la nationalité de l'une des parties contractantes conformément à son droit applicable, ou

b) toute société constituée ou organisée selon le droit applicable d'une partie contractante, et effectuant ou ayant effectué un investissement sur le territoire de l'autre partie contractante.

2. Le terme "investissement" comprend tous les éléments d'actif sur le territoire d'une partie contractante, détenus ou contrôlés directement ou indirectement par un investisseur de l'autre partie contractante, y compris:

a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels liés à la propriété tels que le leasing, les hypothèques, privilèges ou cautionnement;

b) les actions, quote-parts et obligations d'une société et toute autre forme de participation au sein d'une société;

c) les créances monétaires et toutes prestations en vertu d'un contrat ayant une valeur économique;

d) les droits de propriété intellectuelle tels que définis dans les accords internationaux auxquels les parties contractantes sont membres, en particulier les droits d'auteurs, les brevets, brevets de modèles et maquettes, les modèles déposés, les noms commerciaux, les secrets commerciaux et d'affaires, les procédés techniques, le savoir-faire;

e) les droits ou permis accordés par la loi ou par contrat, y compris les concessions relatives à la recherche, à la culture, à l'extraction ou l'exploitation des ressources naturelles ou pour poursuivre une activité économique.

3. Le terme "société" désigne toute personne morale constituée en conformité avec le droit applicable d'une partie contractante et qui est propriété privée ou publique ou sous contrôle privé ou public, y compris les sociétés de capitaux, les groupements, les sociétés de personnes, les entreprises individuelles, les filiales, les sociétés d'économie mixte et les associations.

4. Le terme "revenus" désigne les sommes produites par un investissement et notamment les bénéfices, intérêts, plus-values du capital, dividendes, tantièmes, redevances de licence ou autres rémunérations.

5. Le terme "territoire" désigne, outre le territoire terrestre et la mer territoriale, les différentes zones de l'espace maritime, sur lesquelles les parties contractantes exercent, conformément à leurs législations nationales et au droit international, leur juridiction et leurs droits souverains aux fins de l'exploration, l'exploitation, la conservation, la recherche et la gestion des ressources naturelles, du lit de la mer, de son sous-sol et de ses eaux sur-jacentes.

Article 2. Promotion et admission des investissements

1. Chacune des parties contractantes encourage et admet conformément à sa législation les investissements des investisseurs de l'autre partie contractante.

2. Toute modification de forme dans laquelle les revenus sont investis ou réinvestis ne doit pas affecter le caractère de l'investissement tel que défini par l'article 1 paragraphe 2 du présent accord, considérant que le changement est en conformité avec la loi et la juridiction de la partie contractante dans le territoire sur lequel l'investissement a été réalisé.

Article 3. Traitement et protection des investissements

1. Chacune des parties contractantes traite les investisseurs de l'autre partie contractante et leurs investissements de manière juste et équitable et leur accorde une protection et une sécurité pleines et entières.

2. Aucune des parties contractantes ne doit porter atteinte par des mesures inappropriées ou discriminatoires à la gestion, à l'exploitation, à l'entretien, à l'utilisation, à la jouissance, à la vente et à la liquidation effectués par un investisseur de l'autre partie contractante.

3. Chacune des parties contractantes accordera sur son territoire aux investisseurs de l'autre partie contractante et à leurs investissements un traitement non moins favorable que celui qu'elle consent à ses propres investisseurs et à leurs investissements ou aux investisseurs d'un Etat tiers et à leurs investissements.

4. Aucune disposition du présent accord ne sera interprétée de façon à obliger l'une des parties contractantes à accorder aux investisseurs de l'autre partie contractante et à leurs investissements le bénéfice présent ou futur de tout traitement, préférence ou privilège résultant:

a) de l'appartenance à une zone de libre échange, à une union douanière, à un marché commun, à une communauté économique ou à un accord multilatéral relatif à l'investissement,

b) d'un accord international, d'un arrangement international ou de tout autre arrangement dans le domaine fiscal.

Article 4. Expropriation et indemnisation

1. Les investissements réalisés par les investisseurs de chacune des parties contractantes ne seront pas nationalisés ou expropriés ou sujet à des mesures entraînant des effets équivalents à une nationalisation ou expropriation (désignées ci-après "expropriation") sur le territoire de l'autre partie contractante, sauf pour utilité publique, selon une procédure légale, sur une base non discriminatoire et contre un paiement d'une indemnité prompte, adéquate et effective, conformément aux paragraphes 2 et 3 du présent article.

2. Ladite indemnité sera au moins égale à la valeur sur le marché immédiatement avant que l'expropriation décidée ne soit rendue publique, selon le cas qui se présentera le premier et, sera versée sans délai. Cette indemnité portera un intérêt au taux commercial normal à partir de la date d'expropriation jusqu'à la date du paiement.

3. L'investisseur touché par l'expropriation aura le droit, dans le cadre de la loi du pays de la partie contractante ayant décidé l'expropriation, de faire réexaminer son cas ainsi que l'évaluation de son investissement par un tribunal ou toute autre instance judiciaire compétente de la partie contractante, conformément aux principes mentionnés dans le paragraphe 1 du présent article.

Article 5. Indemnisation en cas de perte

1. Un investisseur d'une partie contractante dont l'investissement réalisé sur le territoire de l'autre partie contractante, subit un préjudice en raison d'une guerre ou tout autre conflit armé, révolution, révolte, insurrection, émeutes, troubles civils, état d'urgence ou d'événements similaires, bénéficie de la part de la dernière partie contractante en matière de réparation, restitution, indemnisation, compensation ou tout autre arrangement, d'un traitement non moins favorable que celui que cette dernière partie contractante accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un Etat tiers.

2. Sans préjudice du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs d'une partie contractante qui au cours d'un des événements cités dans ledit paragraphe, enregistrent sur le territoire de l'autre partie contractante, des pertes résultant d'une réquisition ou d'un dommage causé à leurs biens par ses autorités, bénéficieront d'une compensation prompte et adéquate pour les pertes subies pendant la période de réquisition ou résultant du dommage causé à leur propriété.

Article 6. Transferts

1. Chacune des parties contractantes fait en sorte que tous les paiements concernant un investissement réalisé par un investisseur de l'autre partie contractante puissent être librement transférés sans retard dans son territoire et hors de celui-ci. Ces transferts concernent notamment:

- a) le capital initial et les montants supplémentaires nécessaires au maintien ou au développement d'un investissement;
- b) les bénéfices;
- c) les paiements effectués en vertu d'un contrat y compris de prêt;
- d) le produit de la vente ou de la liquidation de tout ou partie d'un investissement;
- e) des indemnités versées en vertu des articles 4 et 5;
- f) les paiements résultant du règlement d'un différend.

2. Chacune des parties contractantes fait également en sorte qu'un tel transfert puisse s'effectuer dans une monnaie librement convertible aux taux de changes en vigueur applicables sur le marché à la date du transfert sur le territoire de la partie contractante à partir duquel le transfert s'effectue.

3. En absence de marché de changes, le taux à utiliser est le taux de change le plus récent pour la conversion des monnaies en droits de tirage spéciaux.

Article 7. Subrogation

Lorsque l'une des parties contractantes ou une institution désignée par celle-ci, procède à un paiement au titre d'une indemnisation, d'une garantie, ou d'un contrat d'assurance pour un investissement qu'un investisseur a réalisé sur le territoire de l'autre partie contractante cette dernière partie contractante reconnaîtra, sans préjudice aux droits de l'investisseur de la première partie contractante, évoqués à l'article 10 du présent accord, la subrogation de tout droit ou créance de cet investisseur à la première partie contractante ou à l'institution désignée par celle-ci, et le droit pour la première partie contractante ou à son institution désignée pour exercer ces droits ou de faire valoir ces créances par voie de subrogation dans les mêmes conditions que le cédant.

Pour le transfert de paiements dus à la partie contractante respective visée par ce transfert, les articles 4, 5 et 6 du présent accord sont applicables.

Article 8. Autres obligations

1. S'il résulte de la législation d'une des parties contractantes ou d'engagements liant celles-ci en vertu d'accords internationaux, qu'un traitement plus favorable que celui au présent accord est accordé aux investissements des nationaux ou sociétés de l'autre partie contractante, il sera fait application de ce traitement plus favorable.

2. Chacune des parties contractantes respectera toute autre obligation dont elle aura convenu, relative à des investissements de nationaux ou sociétés de l'autre partie contractante sur son territoire.

Article 9. Refus des avantages

Sous réserve de notification et de consultations préalables de la partie contractante de l'investisseur, une partie contractante peut refuser les avantages découlant du présent accord à un investisseur et à ses investissements si un investisseur d'une partie non contractante détient ou contrôle l'investisseur et si cet investisseur n'exerce aucune activité industrielle ou commerciale substantielle sur le territoire de la partie contractante selon la loi de laquelle il est constitué ou organisé.

Article 10. Règlement des différends entre un investisseur et une partie contractante

1. Tout différend entre l'une des parties contractantes et un investisseur de l'autre partie contractante, relatif aux investissements en vertu du présent accord sera autant que possible réglé à l'amiable par voie de négociations entre les parties au différend.

2. Si un tel différend n'a pu être réglé à l'amiable dans les quatre (04) mois à partir de la date de la notification du différend, il sera à la demande de l'investisseur, soumis soit:

- a) la juridiction compétente de la partie contractante impliquée dans le différend;
- b) soit à l'arbitrage international:

(i) au centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements ("le centre") créé par la convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats ouverte à la signature à Washington, DC, en date du 18 mars 1965 (convention CIRDI);

(ii) à un tribunal arbitral ad hoc établi conformément au règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International (CNUDCI);

(iii) à la chambre de commerce international (CCI);

(iv) toute autre forme de règlement de différend d'un commun accord des parties contractantes en litige.

3. Chacune des parties contractantes donne ainsi son consentement inconditionnel pour soumettre le différend à la procédure de conciliation ou d'arbitrage international. Par ce consentement les parties contractantes renoncent d'exiger que les recours administratifs et judiciaires internes soient épuisés.

4. La partie contractante qui est partie au différend ne peut à aucun moment de la procédure d'arbitrage faire valoir son immunité ou déclarer que l'investisseur a perçu en vertu d'un contrat d'assurance, une indemnité couvrant tout ou partie de l'éventuelle perte ou du dommage.

5. Le tribunal arbitral réglera le différend conformément au droit interne de la partie sur le territoire de laquelle l'investissement en question a été effectué y compris les règles relatives aux conflits des lois, aux autres principes communément admis du droit international au présent accord et tous les autres accords portant sur l'investissement conclu entre l'investisseur et la partie concernée.

6. La sentence arbitrale rendue dans le cadre du présent article engagera les parties au différend et sera exécutoire dans les territoires des parties contractantes. Chacune des parties contractantes assure sur son territoire l'exécution efficace des sentences arbitrales

en vertu du présent article et applique sans délai toute sentence arbitrale rendue dans une procédure à laquelle elle a été partie au différend.

7. Aucune partie contractante ne poursuivra, par le canal diplomatique, un différend soumis à l'arbitrage international, sauf en cas de non-respect ou non-exécution par l'autre partie contractante, de la sentence arbitrale rendue par ledit tribunal arbitral.

Article 11. Règlement des différends entre les parties contractantes

1. Tout différend entre les parties contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent accord, sera autant que possible, réglé à l'amiable par des négociations entre les parties contractantes.

2. Si un différend ne peut être réglé dans une période de six (06) mois à compter de la date à laquelle une des parties contractantes a demandé l'ouverture de négociations en application du paragraphe 1 du présent article, le différend peut être soumis à la demande de l'une des parties contractantes, à un arbitrage international.

3. Le tribunal envisagé au paragraphe 2 du présent article sera constitué pour chaque cas spécifique de la manière suivante: chaque partie contractante désignera un membre et les deux membres ainsi désignés nommeront conjointement un ressortissant d'un Etat tiers qui après approbation par les deux parties contractantes, sera nommé président. Les membres du tribunal seront désignés dans les deux mois qui suivent la date à laquelle une des parties contractantes a notifié à l'autre partie contractante son intention de soumettre le différend à l'arbitrage.

4. En cas de non-respect des délais mentionnés au paragraphe 3 du présent article, et en absence de tout autre accord, chacune des parties contractantes peut inviter le président de la Cour internationale de justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le président de la cour est un ressortissant de l'une des parties contractantes ou est empêché de remplir cette fonction, il sera demandé au Vice-Président de procéder aux nominations nécessaires. Si le Vice-Président est un ressortissant de l'une des parties contractantes ou est également empêché de remplir ladite fonction, le membre de la Cour internationale de Justice qui suit immédiatement dans l'ordre de préséance et qui n'est pas un ressortissant de l'une des parties contractantes sera invité à procéder aux nominations nécessaires.

5. A moins que les parties contractantes n'en décident autrement, le tribunal arbitral fixe lui-même son règlement et jugera le différend sur la base du présent Accord et des principes du Droit international acceptés par les deux parties contractantes.

6. Le tribunal arbitral rendra sa sentence à la majorité des voix. Cette sentence qui est définitive engagera les deux parties contractantes.

7. A moins que le tribunal n'en dispose autrement, compte tenu de circonstances particulières, les frais de la procédure arbitrale, y compris les vacations des arbitres, sont répartis également entre les parties.

Article 12. Application du présent accord

1. Le présent accord s'applique aux investissements réalisés par les investisseurs de l'une des parties contractantes sur le territoire de l'autre partie contractante, conformément à sa législation en vigueur aussi bien avant qu'après l'entrée en vigueur du présent accord.

2. Le présent accord ne s'appliquera pas aux différends survenus antérieurement à son entrée en vigueur.

Article 13. Consultations

1. Chacune des parties contractantes peut proposer à l'autre partie contractante des consultations sur toute question en relation avec le présent accord. Ces consultations se tiendront à un lieu et à une date convenus par le canal diplomatique.

2. Chacune des parties contractantes publie ou met à la disposition de l'autre partie contractante ses lois, réglementations, procédures, et décisions administratives et décisions judiciaires d'application générale ainsi que des conventions internationales pouvant affecter le fonctionnement du présent accord.

Article 14. Dispositions finales

1. Les parties contractantes se notifient mutuellement, par le canal diplomatique, l'accomplissement de leurs procédures constitutionnelles respectives pour l'entrée en vigueur du présent accord. Il entrera en vigueur le premier jour du troisième mois qui suit la date de la dernière notification.

2. Le présent accord restera en vigueur pendant une période initiale de dix (10) ans, il restera en vigueur après ce terme, à moins que l'une des parties contractantes n'envisage de le dénoncer en informant l'autre partie contractante par le canal diplomatique 12 mois à l'avance.

3. Les deux parties peuvent par consentement mutuel apporter des amendements au présent accord. Tout amendement entrera en vigueur selon les mêmes termes et conditions que ceux requis pour l'entrée en vigueur du présent accord.

4. Les investissements effectués avant l'expiration du présent accord continueront à jouir de la protection de ces dispositions pendant une période supplémentaire de quinze ans à compter de la date d'expiration.

En foi de quoi les soussignés, dûment habilités à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent accord.

Fait à Vienne le 17 juin 2003 en deux originaux, en langues allemande, arabe et française, chacun des trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version française constitue le texte de référence.

Pour le Gouvernement de la République d'Autriche :

MARTIN BARTENSTEIN

Pour le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire :

ABELLATIF BENACHENHOU

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

ABKOMMEN

**zwischen der Regierung der Republik Österreich
und der Regierung der Demokratischen Volksrepublik Algerien
über
die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Investitionen**

PRÄAMBEL

DIE REGIERUNG DER REPUBLIK ÖSTERREICH UND DIE REGIERUNG DER DEMOKRATISCHEN VOLKSREPUBLIK ALGERIEN, im Folgenden „Vertragsparteien“ genannt,

VON DEM WUNSCH GELEITET, günstige Voraussetzungen für eine größere wirtschaftliche Zusammenarbeit in zahlreichen Sektoren zu schaffen,

IN DER ERKENNTNIS, dass die Förderung und der Schutz von Investitionen die Bereitschaft zur Vornahme derartiger Investitionen stärken und dadurch einen wichtigen Beitrag zur Entwicklung der Wirtschaftsbeziehungen leisten können,

IN DER ÜBERZEUGUNG; dass die Förderung und der Schutz von Investitionen dazu beitragen werden, die Liberalisierung des Kapitalverkehrs sowie den Investitionsfluss und Technologietransfer zwischen den Vertragsparteien anzuregen im gegenseitigen Interesse ihrer Entwicklung und des wirtschaftlichen Wohlstands sowie entsprechend den Normen und Regeln des Völkerrechts, denen beide Vertragsparteien anhängen,

SIND WIE FOLGT ÜBEREINGEKOMMEN:

ARTIKEL 1
Definitionen

Für die Zwecke dieses Abkommens

(1) bezeichnet der Begriff „Investor“

- a) jede natürliche Person, die in Übereinstimmung mit ihren anwendbaren Rechtsvorschriften die Staatsangehörigkeit einer der Vertragsparteien besitzt, oder
- b) jede Gesellschaft, die gemäß den anwendbaren Rechtsvorschriften einer Vertragspartei gegründet wurde oder organisiert ist,

und im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei eine Investition tätigt oder getätigt hat.

(2) bezeichnet der Begriff „Investition“ alle Vermögenswerte im Hoheitsgebiet einer Vertragspartei, die direkt oder indirekt im Eigentum oder unter der Kontrolle eines Investors der anderen Vertragspartei stehen, einschließlich:

- a) alle beweglichen und unbeweglichen Vermögenswerte sowie alle anderen dinglichen Eigentumsrechte wie Leasing, Hypotheken, Vorgriffsrechte oder sonstige Sicherungsrechte;
- b) Aktien, Anteilsrechte und Obligationen einer Gesellschaft sowie alle anderen Arten von Beteiligungen an einer Gesellschaft;
- c) Ansprüche auf Geld und Ansprüche auf eine vertraglich vereinbarte Leistung, die einen wirtschaftlichen Wert hat;
- d) Rechte des geistigen Eigentums, wie sie in den internationalen Abkommen, denen beide Vertragsparteien beigetreten sind, definiert

wurden, insbesondere Urheberrechte, Erfinderpatente, Patente auf gewerbliche Muster und Modelle, Handelsmarken, Handelsnamen, Geschäfts- und Handelsgeheimnisse, technische Verfahren und Know-how;

- e) durch Gesetz oder Vertrag übertragene Rechte oder Genehmigungen einschließlich von Konzessionen für die Aufsuchung, Aufbereitung, Gewinnung oder die Ausbeutung von Naturschätzen oder Genehmigungen einer wirtschaftlichen Tätigkeit nachzugehen.
- (3) bezeichnet der Begriff „Gesellschaft“ jede juristische Person, die gemäß den anwendbaren Rechtsvorschriften einer Vertragspartei gegründet wurde und in Privat- oder Staatseigentum oder unter privater oder staatlicher Kontrolle steht, einschließlich Kapitalgesellschaften und Trusts, Personengesellschaften, Einzelunternehmen, Zweigniederlassungen, Joint Ventures oder Vereinigungen.
- (4) bezeichnet der Begriff „Erträge“ die Beträge, die eine Investition erbringt, und zwar insbesondere Gewinne, Zinsen, Kapitalzuwächse, Dividenden, Tantiemen, Lizenzgebühren oder andere Entgelte.
- (5) bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet“ neben dem Festland und dem Hoheitsgewässer die verschiedenen Meereszonen, über die die Vertragsparteien in Übereinstimmung mit dem nationalen und dem Völkerrecht Zuständigkeit und souveräne Rechte zur Aufsuchung, Ausbeutung, Erhaltung, Erforschung und Verwertung der Naturschätze ausüben, und zwar den Meeresboden, den Untergrund und das darüberliegende Gewässer.

ARTIKEL 2

Förderung und Zulassung von Investitionen

- (1) Jede Vertragspartei fördert und lässt in Übereinstimmung mit ihren Gesetzen und Rechtsvorschriften Investitionen von Investoren der anderen Vertragspartei zu.
- (2) Jede Änderung der Art und Weise, in der Vermögenswerte investiert oder reinvestiert werden, beeinträchtigt nicht ihre Eigenschaft als Investition, wie sie in Artikel 1 Absatz 2 dieses Abkommens definiert ist, vorausgesetzt, dass die Änderung in Übereinstimmung mit den Gesetzen und Rechtsvorschriften der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Investition getätigt wurde, erfolgt.

ARTIKEL 3

Behandlung und Schutz von Investitionen

- (1) Jede Vertragspartei gewährt Investitionen durch Investoren der anderen Vertragspartei eine gerechte und billige Behandlung sowie vollen und umfassenden Schutz und Sicherheit.
- (2) Keine Vertragspartei beeinträchtigt durch unangemessene oder diskriminierende Maßnahmen die Verwaltung, den Betrieb, die Instandhaltung, die Nutzung, den Genuss, die Veräußerung und die Liquidation einer Investition durch Investoren der anderen Vertragspartei.
- (3) Jede Vertragspartei gewährt auf ihrem Hoheitsgebiet Investoren der anderen Vertragspartei und deren Investitionen eine nicht weniger günstige Behandlung als ihren eigenen Investoren und deren Investitionen oder Investoren dritter Staaten und deren Investitionen.

- (4) Keine Bestimmung dieses Abkommens ist dahingehend auszulegen, dass sie eine Vertragspartei verpflichtet, den Investoren der anderen Vertragspartei und deren Investitionen den gegenwärtigen oder künftigen Vorteil einer Behandlung, einer Präferenz oder eines Privilegs einzuräumen, welcher sich ergibt aus
- a) der Mitgliedschaft in einer Freihandelszone, einer Zollunion, einem gemeinsamen Markt, einer Wirtschaftsgemeinschaft oder einem multilateralen Investitionsabkommen,
 - b) einem internationalen Abkommen, einer internationalen Vereinbarung oder irgendeiner anderen Vereinbarung über Steuerfragen.

ARTIKEL 4

Enteignung und Entschädigung

- (1) Investitionen eines Investors einer Vertragspartei dürfen im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei nicht verstaatlicht oder enteignet oder Maßnahmen mit gleicher Wirkung wie Verstaatlichungen oder Enteignungen (im Folgenden „Enteignung“ genannt) unterworfen werden, es sei denn zu einem Zweck von öffentlichem Interesse, auf Grund eines rechtmäßigen Verfahrens, auf der Grundlage der Nichtdiskriminierung und gegen Bezahlung einer umgehenden, angemessenen und effektiven Entschädigung in Übereinstimmung mit den Absätzen 2 und 3 dieses Artikels.
- (2) Diese Entschädigung hat zumindest dem Marktwert der enteigneten Investition unmittelbar vor der Entscheidung über die Durchführung der Enteignung oder bevor diese öffentlich bekannt wurde, je nachdem welches der frühere Zeitpunkt ist, zu entsprechen und wird ohne Verzögerung geleistet. Die Entschädigung beinhaltet Zinsen vom Zeitpunkt der Enteignung bis zum Zeitpunkt der tatsächlichen Zahlung, berechnet zum handelsüblichen Zinssatz.

- (3) Der von der Enteignung betroffene Investor hat das Recht, den Fall, einschließlich der Bewertung seiner Investition in Übereinstimmung mit den Gesetzen und Rechtsvorschriften der Vertragspartei, welche die Enteignung veranlasst hat, sowie in Übereinstimmung mit den Bestimmungen im Absatz 1 dieses Artikels durch ein richterliches oder anderes zuständiges und unabhängiges Organ dieser Vertragspartei, überprüfen zu lassen.

ARTIKEL 5

Entschädigung für Verluste

- (1) Ein Investor einer Vertragspartei, dessen Investition im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei auf Grund eines Krieges oder anderen bewaffneten Konfliktes, einer Revolution, einer Revolte, eines Aufstands, ziviler Unruhen, eines Notstands oder sonstiger ähnlicher Ereignisse einen Verlust erleidet, erfährt hinsichtlich Rückerstattung, Entschädigung, Schadenersatz oder anderer Regelung durch die letztgenannte Vertragspartei eine nicht weniger günstige Behandlung als jene, die sie ihren eigenen Investoren oder Investoren eines Drittstaates gewährt.
- (2) Unbeschadet des Absatzes 1 erhalten Investoren einer Vertragspartei, die bei einem in diesem Absatz genannten Ereignis im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei Verluste durch Beschlagnahme oder durch von Staatsorganen verursachte Beschädigungen ihres Eigentums erleiden, eine prompte und adäquate Entschädigung für die während der Beschlagnahme oder durch die Beschädigung erlittenen Verluste.

ARTIKEL 6

Transfers

- (1) Jede Vertragspartei sorgt dafür, dass sämtliche Zahlungen im Zusammenhang mit einer Investition eines Investors der anderen Vertragspartei frei und ohne Verzögerung in ihr und aus ihrem Hoheitsgebiet transferiert werden können. Diese Transfers umfassen insbesondere
- a) das Anfangskapital und zusätzliche Beträge zur Aufrechterhaltung oder Ausweitung einer Investition;
 - b) Erträge;
 - c) Zahlungen auf Grund von Verträgen einschließlich Darlehensverträgen;
 - d) Erlöse aus der vollständigen oder teilweisen Veräußerung oder Liquidation einer Investition;
 - e) Entschädigungszahlungen gemäß Artikel 5 und 6;
 - f) Zahlungen auf Grund einer Streitbeilegung.
- (2) Jede Vertragspartei sorgt dafür, dass derartige Transfers in einer frei konvertierbaren Währung zu dem am Tag des Transfers im Hoheitsgebiet der Vertragspartei, von dem aus der Transfer getätigt wird, am Markt geltenden Wechselkurs erfolgen können.
- (3) In Ermangelung eines Devisenmarktes ist der anzuwendende Kurs jener des letzten Wechselkurses für die Umrechnung von Devisen in Sonderziehungsrechte.

ARTIKEL 7
Eintrittsrecht

Leistet eine Vertragspartei oder eine von ihr hierzu ermächtigte Institution auf Grund einer Schadloshaltung, Garantie oder eines Versicherungsvertrages für eine Investition durch einen Investor im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei eine Zahlung, so anerkennt die letztgenannte Vertragspartei unbeschadet der in Artikel 10 erwähnten Rechte des Investors der erstgenannten Vertragspartei die Übertragung aller Rechte und Ansprüche dieses Investors auf die erstgenannte Vertragspartei oder die von ihr hierzu ermächtigte Institution sowie das Recht der erstgenannten Vertragspartei oder der von ihr hierzu ermächtigten Institution, alle diese Rechte und Ansprüche auf Grund des Eintrittsrechts im gleichen Umfang wie ihr Rechtsvorgänger auszuüben.

Auf den Transfer von Zahlungen an die betreffende Vertragspartei auf Grund einer solchen Übertragung sind die Artikel 4, 5 und 6 dieses Abkommens anwendbar.

ARTIKEL 8
Andere Verpflichtungen

- (1) Ergibt sich auf Grund der Rechtsvorschriften einer Vertragspartei oder aus Verpflichtungen, die ihr durch internationale Abkommen auferlegt sind, dass den Investitionen von Staatsangehörigen oder Unternehmen der anderen Vertragspartei eine günstigere Behandlung als die nach diesem Abkommen zu gewähren ist, so wird die günstigere Behandlung gewährt.
- (2) Jede Vertragspartei hält jede Verpflichtung ein, die sie hinsichtlich von Investitionen durch Investoren der anderen Vertragspartei auf ihrem Hoheitsgebiet eingegangen ist.

ARTIKEL 9

Nichtgewährung von Vorteilen

Soferne die Massnahme vorher notifiziert wird und Konsultationen abgehalten werden, kann eine Vertragspartei einem Investor der anderen Vertragspartei und dessen Investitionen die Vorteile aus diesem Abkommen verwehren, wenn Investoren eines Staates, der nicht Vertragspartei ist, ein Eigentumsrecht oder eine Kontrolle über den erstgenannten Investor ausüben und dieser Investor im Hoheitsgebiet der Vertragspartei, nach deren Rechtsvorschriften er gegründet wurde oder organisiert ist, keine entscheidende Geschäftstätigkeit ausübt.

ARTIKEL 10

Beilegung von Streitigkeiten zwischen einem Investor und einer Vertragspartei

- (1) Jede Streitigkeit aus einer Investition auf Grund dieses Abkommens zwischen einer Vertragspartei und einem Investor der anderen Vertragspartei wird, soweit wie möglich, zwischen den Streitparteien durch Verhandlungen freundschaftlich beigelegt.
- (2) Kann eine solche Streitigkeit nicht innerhalb von vier (04) Monaten nach der Mitteilung vom Bestehen einer Meinungsverschiedenheit beigelegt werden, so wird sie auf Antrag des Investors unterbreitet:
 - a) dem zuständigen Gericht der an der Streitigkeit beteiligten Vertragspartei;
 - b) der internationalen Schiedsgerichtsbarkeit:
 - i) dem Internationalen Zentrum zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten („das Zentrum“), welches durch das am 18. März 1965 in Washington zur Unterzeichnung aufgelegte Übereinkommen zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten

zwischen Staaten und Staatsangehörigen anderer Staaten („ICSID-Konvention“) eingerichtet wurde,

- ii) einem Ad-hoc-Schiedsgericht, das auf Grund der Schiedsregeln der Kommission der Vereinten Nationen für Internationales Handelsrecht („UNCITRAL“) eingerichtet wird,
 - iii) der Internationalen Handelskammer (IHK) oder
 - iv) jeder anderen Form von Streitbeilegung, auf die sich die Streitparteien einigen.
- (3) Jede Vertragspartei erklärt hiermit ihre uneingeschränkte Zustimmung, eine Streitigkeit dem Vergleichs- oder internationalen Schiedsverfahren zu unterwerfen.
Durch diese Zustimmung verzichten die Vertragsparteien auf das Erfordernis, dass die Rechtsmittel im innerstaatlichen Verwaltungs- oder Gerichtsverfahren erschöpft sind.
- (4) Die Vertragspartei, die Streitpartei ist, wird in keinem Stadium des Vergleichs- oder Schiedsverfahrens ihre Immunität geltend machen oder erklären, dass der Investor, auf Grund eines Versicherungsvertrages eine Entschädigung bezüglich aller oder Teile seiner Verluste erhalten habe.
- (5) Das Schiedsgericht entscheidet über die Streitigkeit gemäß den nationalen/ internen Rechtsvorschriften der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Investition getätigt worden ist, einschließlich ihrer Regelungen des Internationalen Privatrechts, gemäß den anderen gemeinsam anerkannten Grundsätzen des Völkerrechts, gemäß diesem Abkommen und aller Vereinbarungen zwischen dem Investor und der Vertragspartei über die betroffene Investition.

- (6) Schiedssprüche, die im Rahmen dieses Artikels ergehen, betreffen die beiden Streitparteien und sind im Hoheitsgebiet der beiden Vertragsparteien vollstreckbar. Jede Vertragspartei sorgt für die im Rahmen dieses Artikels für die effiziente Vollstreckung der Schiedssprüche und setzt ohne Verzögerung jeden Schiedsspruch um, der in einem Verfahren ergeht, in dem sie Streitpartei war.

- (7) Keine Vertragspartei verfolgt auf diplomatischem Weg einen Fall, der der internationalen Schiedsgerichtsbarkeit unterworfen ist, es sei denn, dass die andere Vertragspartei die Entscheidung des Schiedsgerichtes nicht anerkennt oder nicht umsetzt.

ARTIKEL 11

Beilegung von Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien

- (1) Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens werden soweit wie möglich durch freundschaftliche Verhandlungen beigelegt.

- (2) Kann eine Streitigkeit nicht innerhalb von sechs (06) Monaten ab dem Zeitpunkt, in dem eine Vertragspartei Verhandlungen gemäß Absatz 1 dieses Artikels verlangt hat, beigelegt werden, so kann sie auf Antrag einer Vertragspartei einem Schiedsgericht unterbreitet werden.

- (3) Ein Schiedsgericht gemäß Absatz 2 wird für jeden Streitfall auf folgende Weise konstituiert:
Jede Vertragspartei bestellt ein Mitglied, und diese beiden Mitglieder einigen sich auf einen Staatsangehörigen eines Drittstaates als Vorsitzenden, der nach Zustimmung durch die beiden Vertragsparteien zum Vorsitzenden bestellt wird. Die Mitglieder des Schiedsgerichts sind innerhalb von zwei Monaten, nachdem die eine Vertragspartei der anderen Vertragspartei

mitgeteilt hat, dass sie die Streitigkeit einem Schiedsgericht unterbreiten will, zu bestellen.

- (4) Werden die in Absatz 3 erwähnten Fristen nicht eingehalten, kann in Ermangelung einer anderen diesbezüglichen Vereinbarung jede Vertragspartei den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofes ersuchen, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Ist der Präsident des Internationalen Gerichtshofes Staatsangehöriger einer der beiden Vertragsparteien oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, diese Funktion auszuüben, so wird der Vizepräsident ersucht, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Ist der Vizepräsident Staatsangehöriger einer der beiden Vertragsparteien oder ist auch er aus einem anderen Grund verhindert, diese Funktion auszuüben, so wird das nächstdienstälteste Mitglied des Internationalen Gerichtshofes, das nicht Staatsangehöriger einer der beiden Vertragsparteien ist, ersucht, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen.
- (5) Sofern die Streitparteien keine andere Entscheidung treffen, beschließt das Schiedsgericht seine Verfahrensordnung selbst und entscheidet den Streitfall auf Grund dieses Abkommens sowie auf Grund der von beiden Vertragsparteien anerkannten Regeln des Völkerrechts.
- (6) Das Schiedsgericht trifft seine Entscheidung mit Stimmenmehrheit. Die Entscheidung ist endgültig und für beide Parteien bindend.
- (7) Sofern das Gericht nicht auf Grund besonderer Umstände eine andere Entscheidung trifft, werden die Kosten des Schiedsverfahrens einschließlich der Gebühren der Richter zu gleichen Teilen auf die Streitparteien aufgeteilt.

Artikel 12

Anwendung des Abkommens

- (1) Dieses Abkommen gilt für Investitionen, die von Investoren einer Vertragspartei im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei gemäß deren/ihren geltenden Rechtsvorschriften sowohl vor als auch nach dem Inkraft-Treten dieses Abkommens vorgenommen wurden oder werden.
- (2) Dieses Abkommen findet keine Anwendung auf Streitfälle, die vor seinem Inkraft-Treten entstanden sind.

Artikel 13

Konsultationen

- (1) Jede Vertragspartei kann der anderen Vertragspartei Konsultationen über jede die Umsetzung dieses Abkommens betreffende Frage vorschlagen. Diese Konsultationen werden an einem Ort und zu einem Zeitpunkt, der auf diplomatischem Wege vereinbart wird, abgehalten.
- (2) Jede Vertragspartei veröffentlicht ihre Gesetze, Rechtsvorschriften, Verfahren, generell anzuwendende Entscheidungen der Gerichte und Verwaltungsbehörden sowie internationale Abkommen, die die Wirksamkeit dieses Abkommens beeinflussen können.

ARTIKEL 14

Schlussbestimmungen

- (1) Die Vertragsparteien notifizieren einander auf diplomatischem Weg, sobald die verfassungsgesetzlichen Voraussetzungen für das Inkrafttreten dieses Abkommens erfüllt sind. Das Abkommen tritt am ersten Tag des dritten Monats, der dem Tag der späteren Notifikation folgt, in Kraft.

- (2) Dieses Abkommen bleibt zunächst für einen Zeitraum von zehn (10) Jahren in Kraft; danach bleibt es in Kraft, sofern nicht eine Vertragspartei die Beendigung anstrebt und die andere Vertragspartei zwölf Monate im Vorhinein schriftlich auf diplomatischem Wege davon in Kenntnis setzt.
- (3) Die beiden Vertragsparteien können Änderungen zu diesem Abkommen einvernehmlich vornehmen. Jede Änderung tritt unter den gleichen Bedingungen in Kraft, wie sie für das In-Kraft-Treten dieses Abkommens vorgesehen sind.
- (4) Für Investitionen, die vor dem Zeitpunkt des Außer-Kraft-Tretens dieses Abkommens getätigt worden sind, finden die Bestimmungen des Abkommens noch für einen weiteren Zeitraum von fünfzehn Jahren vom Zeitpunkt des Außer-Kraft-Tretens des Abkommens an Anwendung.

ZU URKUND DESSEN, haben die hierzu gehörig bevollmächtigten Vertreter das vorliegende Abkommen unterzeichnet.

GESCHEHEN zu Wien, am 17. Juni 2003, in zwei Urschriften, in deutscher, arabischer und französischer Sprache, wobei jeder Text gleichermaßen authentisch ist. Im Falle unterschiedlicher Auslegung geht der französische Text vor.

**Für die Regierung der
Republik Österreich:**

Martin Bartenstein m.p.

**Für die Regierung
der Demokratischen Volksrepublik
Algerien:**

Abellatif Benachenhou m.p.

[TRANSLATION -- TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF AUSTRIA AND THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

Preamble

The Government of the Republic of Austria and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"),

Desiring to create favourable conditions for greater multisectoral economic cooperation,

Recognizing that the promotion and protection of investments may strengthen the willingness to undertake such investments and make an important contribution to the development of economic relations,

Convinced that the promotion and protection of investments will help to stimulate the liberalization of capital and flows of investments and technology between the Contracting Parties in the mutual interest of their economic development and prosperity, subject to the rules and regulations of international law to which the two Parties subscribe,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purpose of this Agreement:

1. The term "investor" means:

(a) any natural person holding the nationality of one of the Contracting Parties in accordance with its applicable law; or

(b) any enterprise constituted or organized under the applicable law of a Contracting Party, making or having made an investment in the territory of the other Contracting Party.

2. The term "investment" means every kind of asset in the territory of one Contracting Party, owned or controlled, directly or indirectly, by an investor of the other Contracting Party, including:

(a) movable and immovable property and any other property rights such as leases, mortgages, liens or surety;

(b) the shares, debentures and bonds or any other form of participation in a company;

(c) monetary claims and any claims to performance pursuant to a contract having economic value;

(d) intellectual property rights as defined in the international agreements to which the Contracting Parties have subscribed, in particular copyrights, patents, patents of models

and designs, registered designs, trade names, trade and business secrets, technical processes, know-how;

(e) concessions or permits granted by law or by contract, including those relating to research, cultivation, extraction and exploitation of natural resources, or to pursuit of an economic activity.

3. The term "enterprise" means any legal person constituted in accordance with the applicable law of a Contracting Party, whether private or public or controlled, including corporations, trusts, partnerships, the sole proprietorships, branches, joint ventures and associations.

4. The term "returns" means the amounts yielded by an investment and, in particular, profits, interest, capital gains, dividends, royalties, license fees and other fees.

5. The term "territory" means, in addition to land and maritime territory, the various zones of maritime space, on which the Contracting Parties exercise jurisdiction and sovereign rights relating to the exploration, exploitation, conservation, prospecting and management of natural resources, of the seabed, its subsoil and overlying waters, in accordance with their national legislation and international law.

Article 2. Promotion and admission of investments

1. Each Contracting Party shall, according to its laws and regulations, promote and admit investments by investors of the other Contracting Party.

2. Changes in the form in which the returns are invested or reinvested shall not affect the standing of the investment as defined by article 1 (2) of this Agreement, provided the change in question is in accordance with the law and the jurisdiction of the Contracting Party in whose territory the investment has been undertaken.

Article 3. Treatment and protection of investments

1. Each Contracting Party shall accord to investments by investors of the other Contracting Party fair and equitable treatment and full and constant protection and security.

2. A Contracting Party shall not impair by unreasonable or discriminatory measures the management, exploitation, maintenance, use, enjoyment, sale and liquidation of an investment by an investor of the other Contracting Party.

3. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party, and their investments on its territory, treatment no less favourable than it accords to its own investors and their investments, or to the investors of a third Party and their investments.

4. No provision of this Agreement shall be construed as to oblige a Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and to their investments the present or future benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) Membership of a free trade area, customs union, common market, economic community or any multilateral agreement on investment;

(b) Any international agreement, international arrangement or any other arrangement in the fiscal sector.

Article 4. Expropriation and compensation

1. Investments made by the investors of each of the Contracting Parties shall not be nationalized or expropriated, or subjected to measures of equivalent effect to a nationalization or expropriation (hereinafter referred to as “expropriation”), on the territory of the other Contracting Party, except for a purpose which is in the public interest, according to a legal procedure, on a non-discriminatory basis, and accompanied by payment of prompt, adequate and effective compensation in accordance with paragraphs 2 and 3 of this article.

2. Such compensation shall be at least equal to the market value immediately before the expropriation was decided upon or became public knowledge, whichever is the sooner, and shall be paid without delay. Such compensation shall earn interest at the normal commercial rate from the date of the expropriation until the date of payment.

3. The investor affected by the expropriation shall be entitled, under the law of the Contracting Party deciding upon the expropriation, to prompt review of its case including the valuation of its investment by a court or any other competent judicial authority of the Contracting Party, in accordance with the provisions of paragraph 1 of this article.

Article 5. Compensation for losses

1. An investor of a Contracting Party who has suffered a loss relating to its investment in the territory of the other Contracting Party, due to war or any other armed conflict, revolution, revolt, insurrection, riots, civil disturbance, state of emergency or similar event, shall receive from the latter Contracting Party as regards reparation, restitution, indemnification, compensation, or any other settlement, treatment no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to the investors of any third State.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this article, the investors of a Contracting Party who, in any of the events referred to in the aforementioned paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from a requisitioning or damage caused to their investments by the latter's authorities, shall receive prompt and adequate compensation for their losses suffered during the period of requisition or resulting damage caused to their property.

Article 6. Transfers

1. Each Contracting Party shall ensure that all payments relating to an investment made by an investor of the other Contracting Party can be freely transferred without delay into and out of its territory. Such transfers shall include, in particular:

- (a) the initial capital and additional amounts needed to maintain or develop an investment;
- (b) returns;
- (c) payments made under a contract including a loan agreement;
- (d) proceeds from the sale or liquidation of all any part of an investment;

- (e) payments of compensation under articles 4 and 5;
- (f) payments arising from the settlement of the dispute.

2. Each Contracting Party shall also ensure that any such transfer can be made in a freely convertible currency at the rate of exchange prevailing in the market on the date of transfer in the territory of the Contracting Party from which the transfer is made.

3. In the absence of a foreign exchange market, the exchange rate to be used is the most recent rate of conversion of currencies into special drawing rights.

Article 7. Subrogation

If a Contracting Party or an institution designated thereby makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance given in respect of an investment made by an investor in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize, without prejudice to the rights of the investor of the former Contracting Party, referred to in article 10 of this Agreement, the assignment of any right or claim of such investor to the former Contracting Party or its designated institution, and the right of the former Contracting Party or its designated institution to exercise by virtue of subrogation any such right and claim through subrogation in the same conditions as the transferor.

For the transfer of payments due to the respective Contracting Party, articles 4, 5 and 6 of this Agreement are applicable.

Article 8. Other obligations

1. If the laws of either Contracting Party, or obligations under international law, entitle investments by nationals or enterprises of the other Contracting Party to treatment more favourable than is provided for by this Agreement, the more favourable treatment shall prevail.

2. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into, in relation to the investments of nationals or enterprises of the other Contracting Party on its territory.

Article 9. Denial of benefits

Subject to notification and prior consultation with the Contracting Party of the investor, a Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor and its investments if an investor of a non-Contracting Party owns or controls the investor in question, and if this investor has no substantial industrial or commercial activity in the territory of the Contracting Party under whose law it is constituted or organized.

Article 10. Settlement of disputes between an investor and the Contracting Party

1. Any dispute between one of the Contracting Parties and an investor of the other Contracting Party, in relation to investments under this Agreement shall, as far as possible, be settled amicably through negotiations between the Parties to the dispute.

2. If a dispute cannot be settled amicably within four months from the date of notification of the dispute, it may, at the request of the investors be submitted to:

- (a) the competent jurisdiction of the Contracting Party involved in the dispute;
- (b) international arbitration:

- (i) at the International Centre for Settlement of Investment Disputes (hereinafter referred to as "the Centre") created by the Convention of a Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, which was opened for signature in Washington, DC., on 18 March 1965 (the ICSID Convention);

- (ii) by an ad hoc arbitral tribunal established under the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL);

- (iii) at the International Chamber of Commerce (ICC);

- (iv) under any other form of dispute settlement or common agreement among the Contracting Parties in dispute.

3. Each Contracting Party shall thus give its unconditional consent to submit the dispute to the conciliation or international arbitration procedure. In giving such consent, the Contracting Parties renounce the right to demand that domestic administrative and judicial remedies be exhausted.

4. The Contracting Party that is party to the dispute may at no time in the arbitration procedure claim immunity or declare that the investor has received indemnification covering all or part of the eventual loss or damage through an insurance contract.

5. The arbitral tribunal shall settle the dispute in accordance with the domestic law of the Party in whose territory the investment was made, including rules relating to conflicts of law, other commonly accepted principles of international law in this Agreement and all other agreements on investment concluded between the investor and the Party concerned.

6. The arbitral ruling issued in the framework of this article shall be binding on the Parties to the dispute and shall be enforceable in the territories of the Contracting Parties. Each Contracting Party shall ensure effective enforcement on its territory of arbitral rulings issued under this article, and without delay apply any arbitral ruling issued in a procedure to which it was party to the dispute.

7. No Contracting Party may pursue, through the diplomatic channel, a dispute that has been submitted to international arbitration, unless the other Contracting Party fails to respect or enforce the arbitral ruling issued by the aforementioned arbitral tribunal.

Article 11. Settlement of disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled amicably through negotiations between the Contracting Parties.

2. If a dispute cannot be settled within six months from the date on which a Contracting Party requested negotiations pursuant to paragraph 1 of this Article, the dispute may, at the request of either of the Contracting Parties, be submitted to an arbitral tribunal.

3. The arbitral tribunal mentioned in paragraph 2 of this article shall be constituted for each specific case, as follows: each Contracting Party shall appoint a member, and the two members thus appointed shall jointly appoint a citizen of a third State who, following approval by the two Contracting Parties, shall be appointed President. The members of the tribunal shall be appointed within two months following the date on which one of the Contracting Parties informs the other of its intention to submit the dispute to arbitration.

4. In the event of failure to meet the deadlines mentioned in paragraph 3 of this article, and in the absence of any other agreement, either of the Contracting Parties may request the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the Court is a citizen of one of the Contracting Parties or is prevented from fulfilling that function, the Vice-President will be requested to make the necessary appointments. If the Vice-President is a citizen of one of the Contracting Parties or is also prevented from filling the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a citizen of one of the Contracting Parties shall be invited to make the necessary appointments.

5. Unless the Contracting Parties decide otherwise, the arbitral tribunal shall establish its own procedures and will rule on the dispute on the basis of this Agreement and principles of international law accepted by the two Contracting Parties.

6. The arbitral tribunal shall make his decision by a majority of votes, and such decision shall be final and binding on both Contracting Parties.

7. Unless the tribunal provides otherwise in the light of particular circumstances, the expenses of the arbitral procedure, including the arbitrators' fees, shall be shared equally between the Parties.

Article 12. Application of the Agreement

1. This Agreement shall apply to investments made by the investors of one of the Contracting Parties on the territory of the other Contracting Party, in accordance with its current legislation, either before or after its entry into force.

2. This Agreement shall not apply to disputes that have been settled prior to entry into force of this Agreement.

Article 13. Consultations

1. Each Contracting Party may propose to the other Contracting Party consultations on any matter relating to this Agreement. These consultations shall be held at the place and at a time agreed upon through the diplomatic channel.

2. Each Contracting Party shall publish or make available to the other Contracting Party its laws, regulations, procedures and administrative and judicial decisions of general application, together with the international conventions that could affect the functioning of this Agreement.

Article 14. Final provisions

1. The Contracting Parties shall notify each other, through the diplomatic channel, when their respective constitutional formalities for the entry into force of this Agreement have been completed. The Agreement shall enter into force on the first day of the third month following the date of the second of the two notifications.

2. This Agreement shall remain in force for initial period of 10 years, and shall remain in force thereafter unless one of the Contracting Parties decides to terminate by giving 12 months' notice in writing to the other Contracting Party.

3. The two Parties may mutually consent to make amendments to this Agreement. Any such amendment shall enter into force under the same terms and conditions governing the entry into force of the Agreement itself.

4. Investments made before the termination of this Agreement shall continue to enjoy protection from these provisions for a further period of 15 years from the date of termination of this Agreement.

In witness whereof, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in Vienna, on 17 June 2003 in two original copies in German, Arabic and French, each of the three texts being equally valid. In the event of differences of interpretation, the French version shall be taken as the reference text.

For the Government of the Republic of Austria:

MARTIN BARTENSTEIN

For the Government of the People's Democratic Republic of Algeria:

ABELLATIF BENACHENOU